مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

أوراق سياسية

# النفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة

وحدة الدراسات والابحاث

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

## مقدمة

حتى العام 2011 لم يكن من السهل التيقن بحجم النفوذ الإيراني في اليمن رغم وضوح بعض معالمه التي كانت محصورة في الأدوات الناعمة؛ الإعلامية والسياسية والثقافية، لكنها بدأت تتكشف أكثر مع تسارع الأحداث في اليمن والمنطقة عموماً، وقد كشف تقرير (فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن)، الصادر بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2018، أن النفوذ الإيراني في اليمن لم يعد قضية إقليمية بقدر ما أصبح قضية عالمية، حين ذكر أنه «وثَّق مخلفات قذائف ومعدات عسكرية متصلة بها، وطائرات عسكرية مسيرة من دون طيار ذات أصل إيراني جُلبت إلى اليمن»، وأن الفريق استنتج أن جمهورية إيران لا تمتثل للفقرة (14) من القرار 2216 (2015)، وتم إمداد جماعة الحوثي بقذائف تسيارية قصيرة المدى من نوع بركان ٢ح (2H-BORKAN)، وصهاريج تخزين ميدانية لمؤكسد سائل ثنائي الدفع للقذائف، وطائرات عسكرية مسيرة من دون طيار من نوع (أبابيل-T قاصف 1) .

بناء عليه سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجديد مطالبتها لمجلس الأمن الدولي باتخاذ إجراءات ضد إيران، بسبب تزويد الحوثيين بأسلحة في اليمن، وقالت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، في تقرير وزعته البعثة الأمريكية، يوم الجمعة 16 فبراير/شباط، على أعضاء مجلس الأمن: «إن هذا التقرير ألقى الضوء على ما كنا نقوله طوال أشهر؛ وهو أن إيران تنقل أسلحة غير شرعية إلى اليمن في خرق واضح للعديد من قرارات مجلس الأمن... وأن العالم لا يمكن أن يستمر في تجاهل الرد على هذه الانتهاكات الصارخة.. وأنه حان الوقت ليقوم مجلس الأمن بعمله» .

فيما دعا وزير الخارجية البريطاني بوريس جنسون، يوم الاثنين 19/ 2/ 2018، إيران لوقف تدخلها باليمن، وطالبها بوقف الأنشطة التي تهدد بتصعيد الصراع، وصدر في ذات اليوم موقف مماثل عن الخارجية الفرنسية.

ويعتمد الإيرانيون في سياستهم التوسعية على تشجيع الجماعات أو الفصائل الموالية لهم بالعمل على مسارين: أولهما داخل إطار الهيكل السياسي الرسمي للدول، مثل (حزب الدعوة الإسلامية في العراق)؛ وذلك بالمشاركة في العملية السياسية في إطار مؤسسات الحكم الرسمية، حتى يكون لهذه الجماعات دور حاسم في القرارات الرئيسية لدولها. وثانيهما خارج إطار الهيكل السياسي الرسمي للدول أو بالتوازي معه، من خلال قنوات تنظيمية مغلقة، ومصادر تمويل مستقلة، وأذرع عسكرية من هذه، على نحو يجعلها غير خاضعة بشكل كامل لسلطة الدولة، ويتيح لها إمكانية تقويض النظام السياسي القائم عندما تسير الأمور بشكل يتنافى مع مصالح هذه الجماعات، أو مع المصالح الإيرانية، مثلما هو الحال مع الحوثيين في اليمن، أو حزب الله في لبنان .

الجدير بالذكر أن المشروع الإيراني في اليمن قد تغول خلال العقدين الأخيرين، محمولاً على الحوثيين في شمال اليمن، من جهة أولى، وتيار فك الارتباط في جنوبي اليمن، من جهة ثانية، وقد ظهر بتحالفات جديدة خارج إطار النمط المألوف مع الأقليات الشيعية، فقد مدت إيران خيوط تحالفاتها مع عدد من الشخصيات السياسية والواجهات الاجتماعية في عدد من المناطق اليمنية، كتعز وغيرها من محافظات جنوب اليمن السنية، كما هو حال علاقتها مع نائب الرئيس السابق علي سالم البيض، الأب الروحي للحراك الانفصالي، المقيم حالياً في بيروت حيث محطته الفضائية (عدن لايف)، التي تبث بدعم إيراني من الضاحية الجنوبية .

وقد أثار مقتل علي صالح، في 2017/12/4 بتلك السرعة، وعدم استجابة ألوية وضباط الحرس الجمهوري لنداءاته بضرورة مواجهة مسلحي جماعة الحوثي، تساؤلات حقيقية حول حجم الاختراق الإيراني لكبار ضباط وقيادات الحرس الجمهوري التي لا تزال تقاتل إلى جانب الحوثي حتى الآن.

وفي هذا السياق تركز هذه الدراسة على تفسير أبعاد ومنطلقات النفوذ الإيراني في اليمن، من خلال التعرف على استراتيجياته وأدواته وأهدافه، والسياق العام الذي تخلق في إطاره، وكذلك السياسات والآليات التي يعتمدها ويُترجم من خلالها، وتحديد أهم محددات السياسة الإيرانية في اليمن، واستشراف مآلاتها المستقبلية. وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي باتت تمارسه إيران في المنطقة، وارتباطه بالتنافس الحاد مع عدد من القوى الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية.

## التاريخ: الغائب الحاضر

في سياقه العام يبدو السلوك الإيراني في التعامل مع دول الجوار مأسوراً للتاريخ والموروث الفارسي وطموح الهيمنة، يظهر ذلك بشكل متكرر في تصريحات بعض القادة والمسؤولين الإيرانيين حول التذكير بالتاريخ الإمبراطوري القديم لبلادهم في معرض المفاخرة بامتداد نفوذ بلاده في المنطقة، ومن الأمثلة على ذلك تصريح الفريق يحيى رحيم صفوي، مستشار مرشد الثورة الإيرانية، بأن حدود بلاده الغربية تصل إلى شاطئ البحر المتوسط، في إشارة إلى النفوذ الإيراني في كل من جنوب لبنان وسوريا. وأن هذه هي المرة الثالثة التي يبلغ فيها نفوذ إيران سواحل البحر الأبيض المتوسط، في إشارة إلى حدود الإمبراطوريتين الفارسيتين؛ الأخمينية في عام 550 قبل الميلاد، والساسانية في عام 226 بعد الميلاد .

يعد الطموح الإيراني إلى السيطرة على اليمن والتربع على البحر الأحمر موغلاً في القدم، وتعود بدايته إلى الاستعمار الفارسي لمناطق واسعة من اليمن، ومن ضمنها العاصمة صنعاء، في عهد الدولة الحميرية على إثر استنجاد (سيف بن ذي يزن) بالفرس لدحر

الاحتلال الحبشي عن بلاده، والذي استمر (أي الاحتلال الفارسي) حتى ظهور الإسلام ودخول اليمنيين تحت حكمه.

بالنسبة إلى التاريخ المعاصر فباستثناء دعم نظام الشاه للطرف الملكي خلال الحرب الأهلية بين التيارين الملكي والجمهوري (1962 - 1970) فقد بقي الحضور الإيراني في شطري اليمن ضعيفاً ومحدوداً، «وقد تزايد الاهتمام الإيراني باليمن بشكل لافت عقب قيام الثورة في إيران 1979، إذ عملت إيران على المستوى الشعبي على استقطاب بعض الطلاب اليمنيين للدراسة في الجامعات والحوزات والحسينيات الإيرانية في طهران ودمشق وبيروت خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وذلك في إطار سعيها إلى تصدير نموذجها الثوري إلى دول الجوار، عبر استقطاب النخب والقطاعات الشعبية في تلك الدول، وفي الوقت نفسه لم يكن لإيران علاقات إيجابية مع اليمن على المستوى الرسمي، نظراً للعلاقات الوثيقة بين النظام الحاكم في شمال اليمن آنذاك ونظام صدام حسين في العراق، وهي العلاقات التي وصلت إلى التحالف الاستراتيجي والتنسيق والشراكة في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية (1980 - 1988) التي شاركت فيها القوات اليمنية إلى جانب الجيش العراقي» .

## السياق العام للدور الإيراني في اليمن

كانت الاستراتيجية الإيرانية في اليمن- ولا تزال- تختلف بعض الشيء عنها في كل من العراق وسوريا ولبنان؛ حيث إنها تتسم تجاه اليمن بالغموض والخصوصية، ويعود ذلك- جزئياً- إلى أمرين؛ الأول ضعف القاعدة الشعبية الشيعية (الجعفرية)، ورفض المجتمع له، حتى إن جماعة الحوثي لا تظهر الكثير من معتقداتها الشيعية خوفاً من الرفض الشعبي لها، بالإضافة إلى موقف السلطات الرسمية الرافض للتدخل الإيراني في اليمن، أما الأمر الثاني فيتعلق باستراتيجية الصراع مع المملكة العربية السعودية، فقد ظل النفوذ الإيراني في اليمن، ولمدة طويلة، يعتمد على أسلوب التسلل والاختراق الناعم، وتجنب أي ممارسة قد تدفع الرياض إلى اتخاذ تدابير أو استراتيجيات من شأنها القضاء على إنجازاتها، وهو ما حصل حقاً عندما أخذ الحوثي بالسيطرة على المحافظات اليمنية بعد الانقلاب على الرئيس عبد ربه منصور هادي في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، وتنفيذ مناورات (عسكرية) على الحدود مع المملكة العربية السعودية، وهو ما أدى إلى تدخل سعودي وانطلاق عملية (عاصفة الحزم)، التي يرى كثير من المراقبين أنها إذا لم تنجح في ضرب المشروع الإيراني في اليمن فقد تعطيه دفعة نفوذ أقوى مما كان عليه، لا سيما بعد امتلاك الحوثيين ترسانة عسكرية قوية، فضلاً عن محاولة الاختراق الثقافي والفكري المتمثل في تغيير المناهج المدرسية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، والدورات الخاصة لقيادات وأفراد المجتمع، والسيطرة على الخطاب الديني.

مـرت اسـتراتيجية النفـوذ الإيرانـي في اليمـن خـلال القـرن الحالـي بثـلاث مراحـل مفصليـة، ولـكل مرحلـة معطياتهـا وخصائصهـا؛ فأولهـا مرحلـة (التموضـع الناعـم)، التـي اسـتمرت مـن العـام 2001 وحتـى انـدلاع الثـورة اليمنيـة ضـد نظـام علـي عبـد اللّه صالـح في العـام 2011، وشـهدت هـذه المرحلـة متغيـرات محليـة وإقليميـة ودوليـة جوهريـة في تاريـخ الصـراع العربـي الإيرانـي الـذي أصبـح اليمـن إحـدى أهـم سـاحاته، ويتمثـل العامـل المحلـي لهـذه المرحلـة في ضعـف الدولـة اليمنيـة نتيجـة حالـة الانسـداد السياسـي، والصـراع حـول مشـروع توريـث الحكـم في اليمـن، أمـا إقليميـاً فشـكَّل الاحتـلال الأمريكـي للعـراق وسـقوط نظـام صـدام حسـين انفراجـة أساسـية، وفتـح المجـال للمشـروع الإيرانـي في المنطقـة، أمـا علـى المسـتوى الدولـي فأحدثـت هجمـات الحـادي عشـر مـن سـبتمبر عـام 2001 اسـتدارة أمريكيـة لا يـزال العالـم يعيـش وقائعهـا، لا سـيما الحكومـات والشـعوب العربيـة، وهـو مـا منـح إيـران فرصـة لتعزيـز نفوذهـا الخارجـي.

المرحلـة الثانيـة للنفـوذ الإيرانـي في اليمـن تمتـد مـا بـين (2011 - 2014) أي مرحلـة مـا بـين الثـورة والانقـلاب، وهـي مرحلـة انكشـف فيهـا كثيـر مـن الأدوات العسـكرية والاسـتخباراتية الإيرانيـة، وكثفـت إيـران فيهـا مـن دعمهـا العسـكري لجماعـة الحوثـي في شـمال اليمـن، وخـلال هـذه الفتـرة اسـتغل الإيرانيـون انشـغال الأطـراف اليمنيـة حـول شـكل الدولـة ودسـتورها، وعملـت طهـران علـى مسـارين؛ الأول يتعلـق بتقريـب وجهـات النظـر بـين طـرفي الدولـة العميقـة؛ الرئيـس اليمنـي السـابق علـي عبـد اللّه صالـح مـن جهـة، وجماعـة الحوثـي مـن جهـة أخـرى، مـن أجـل الوقـوف ضـد مـا تسـعى لـه الأطـراف اليمنيـة الأخـرى، خصوصـاً مـا يتعلـق بتنفيـذ مخرجـات الحـوار الوطنـي الشـامل، مسـتغلين طمـوح صالـح إلـى العـودة إلـى السـلطة وتخوفـه مـن قانـون العدالـة الانتقاليـة، وفي ذات الوقـت كثفـت وحـدات التهريـب الإيرانيـة التابعـة لفيلـق القـدس (الوحـدة 400 والوحـدة 190) مـن تعزيـز وجودهـا العسـكري في اليمـن؛ مـن خـلال إرسـال خبـراء وخلايـا تجسـس ، فضـلاً عـن إرسـال شـحنات عسـكرية لتعزيـز قـدرات جماعـة الحوثـي العسـكرية، ومنهـا سـفينة (جيهـان واحـد) الشـهيرة التـي كانـت الحكومـة اليمنيـة قـد ألقـت القبـض عليهـا عـام 2012، وعلـى متنهـا عشـرات الأطنـان مـن الأسـلحة المتطـورة القـادرة علـى إسـقاط طائـرات عسـكرية ومدنيـة، بالإضافـة إلـى مادَّتَـي (السـي فـور، والسـوربتول) شـديدتي الانفجـار اللتـين تخلطـان مـع مـواد أخـرى لصناعـة القنابـل والأحزمـة الناسـفة والعبـوات المتفجـرة .

وبالفعـل سـابقت إيـران الزمـن، واجتـاح حلفاؤهـا الحوثيـون العاصمـة صنعـاء في 21 مـارس/ آذار 2014 قبـل تدشـين النظـام الاتحـادي وتنفيـذ مخرجـات الحـوار الوطنـي، وبذلـك دخـل النفـوذ الإيرانـي مرحلتـه الثالثـة، وهـي مرحلـة الاسـتقواء والسـيطرة المعلنـة علـى اليمـن، لا سـيما المحافظـات الشـمالية، ونقلـت مواقـع إعلاميـة عـن مسـؤول إيرانـي أن صنعـاء العاصمـة العربيـة

الرابعة التي تقع تحت نفوذها بعد بغداد وبيروت ودمشق، وهو ما دفع المملكة العربية السعودية- بمساندة بعض الدول العربية- إلى التدخل عسكرياً في عملية أُطلق عليها (عاصفة الحزم)، بهدف استعادة شرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بوصفه رئيساً منتخباً، وهزيمة المشروع الإيراني، ولا تزال المعارك تدور على محيط صنعاء، ولم تحسم حتى الآن لحساب أي طرف.

## ثلاثة عوامل ساعدت النفوذ الإيراني في اليمن

تضافر عدد من العوامل والأسباب التي جعلت إيران تكثف وجودها الاستخباراتي والسياسي والعسكري في اليمن، بوصفها من أهم نقاط الارتكاز في الاستراتيجية الإيرانية، ومن أهم مناطق النفوذ في المنطقة العربية ، وقد استغلت إيران حالة ضعف الدولة اليمنية، والاختلاف السياسي الداخلي، وغياب المشاريع الاستراتيجية للدول المجاورة، لا سيما دول الخليج، فضلاً عن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لها في أثناء ولايتَي الرئيس أوباما وسلفه جورج دبليو بوش، وفيما يأتي تفصيل العوامل التي ساعدت إيران على الوصول إلى العمق اليمني في وقت قياسي وبإمكانات لا تتناسب مع حجم الإنجاز المتمثل بالسيطرة على العاصمة صنعاء ومحيطها، والوصول إلى الحد الجنوبي للمملكة العربية السعودية من خلال مسلحي جماعة الحوثي وألوية الحرس الجمهوري بمساندة مستشارين وخبراء تابعين لطهران.

### أولاً: صراع النخب وتنامي قابلية الدولة للاختراق

بقيام الوحدة بين شطريها في مايو/أيار عام 1990 توفرت لليمن بعض مصادر القوة، غير أنه لم يمض كثير من الوقت على إعادة تحقيق وحدتها حتى وقعت في فخ الاستقطابات الإقليمية؛ نتيجة موقفها من غزو العراق للكويت، ورفضها الانخراط في التحالف الدولي الذي تبنى الحرب لإخراج الجيش العراقي من الكويت عام 1991 ، فقد توترت علاقتها مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وتبنت هذه الدول عدداً من العقوبات تجاه اليمن، إذ حُرم اليمنيون من الاستثناء الذي كانوا يتمتعون به في البقاء في الأراضي السعودية دون كفيل محلي، وهو ما أدى إلى عودة ما يقرب من مليونين من العاملين اليمنيين في السعودية، كما حُرم اليمن من المعونات الاقتصادية والقروض والمساعدات التي تقدمها الدول الخليجية والجهات المانحة الغربية، وكان لهذا الموقف- وما يزال- نتائج كارثية على اليمن في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، انعكس ذلك على محيطها الخليجي نفسه.

ولسوء حظ اليمن أيضاً لم يمضِ وقت طويل على قيام الوحدة حتى برزت أزمة ثقة بين طرفي الاتفاق؛ الرئيس علي صالح ونائبه علي سالم البيض، وسريعاً ما تحولت

إلى أزمة بين الحزبين الحاكمين آنذاك؛ المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وانزلقت بسببها البلاد إلى حرب أهلية، تركت تداعيات نفسية وسياسية واقتصادية، وكانت أحد الأسباب الرئيسية التي أنتجت فيما بعد ما يُعرف بأزمة القضية الجنوبية، وظهور فصائل الحراك الجنوبي، التي يطالب بعضها بإعادة النظر في الوحدة القائمة، وبعضها الآخر- وهو الأكثر نفوذاً- يطالب بالانفصال )وقد ارتبطت الفصائل الرئيسية المطالبة بالانفصال بإيران على النحو الذي سنشير إليه فيما بعد).

ونتيجة لإدمان الرئيس السابق علي عبد الله صالح- الذي قُتل مؤخراً على يد الحوثيين- على اللعب بقضية التحالفات من خلال فض تحالفاته مع الأطراف القوية والعمل على إضعافها، والتحول للتحالف مع قوى جديدة ومنافسة للقوى السابقة- ومن ذلك اتخاذه عدداً من الإجراءات لإضعاف حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي تحالف معه منذ وصوله إلى السلطة في عام 1978، ودعمه التيار الإمامي المتمثل في جماعة الحوثي- فقد نتج عن ذلك خلخلة التحالفات التي كان يقوم عليها نظام علي عبد الله صالح، وهو ما دفع حزب الإصلاح إلى التحالف مع أحزاب معارضة أخرى، وتشكيل ما سمي بـ(اللقاء المشترك)، الذي يضم ستة أحزاب معارضة.

وفي فترة لاحقة وبهدف تسهيل نقل السلطة إلى نجله الأكبر اتجه الرئيس السابق (صالح) إلى محاولة إضعاف حلفائه من القوى السياسية والاجتماعية، وبخاصة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، شيخ قبيلة حاشد، الذي كان يشغل في ذات الوقت رئيس مجلس النواب، ورئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح، وكذلك الفريق علي محسن الأحمر، أحد أهم أركان نظام حكمه، وكبار الضباط المرتبطين به، وقد أفضى ذلك إلى تفكك كل من النخب السياسية والعسكرية لنظام الرئيس السابق، وتحول العلاقة فيما بين الأقطاب الرئيسية لحكمه إلى التنافس والصراع، وهو ما أفرز استقطاباً سياسياً واجتماعياً حاداً في المجتمع اليمني.

انقسام النخبتين السياسية والعسكرية لنظام (صالح) صاحبه تدهور مستمر في الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع في مؤشرات الفساد، وتراجع حاد في الأداء الحكومي، وضعف وترهل في مؤسسات الدولة، إلى الحد الذي وصفت فيه تقارير المنظمات الدولية اليمن بأنه بات يقترب من مؤشرات الدول الفاشلة.

في ذلك المناخ تولد عدد من القوى السياسية تناهض النظام، يستند بعضها إلى هويات جغرافية، مثل فصائل الحراك في المحافظات الجنوبية، وأخرى بهويات فكرية ومذهبية، مثل الحوثيين في الشمال وتنظيم القاعدة.

وفي حروب صعدة الست (2004 - 2010) بين الحوثيين وقوات الجيش اتضحت مع الجولة الأولى من الحرب الاتجاهات الفكرية والمذهبية للمشروع الحوثي، ومع الجولات

الخمس الأخرى، تجلت بعض تفاصيل هذا المشروع، وتبين وجود صلات فكرية وسياسية وعسكرية قوية بين الحوثيين وإيران .

وبالمحصلة فقد أدت طريقة إدارة النظام للحروب إلى بلورة الحوثيين وتحولهم إلى قوة سياسية مؤثرة، واتضح فيما بعد- وخصوصاً من الجولة الخامسة- أن هذا كان أحد أهداف النظام، فلم يكن لديه جدية في استخدام الحل العسكري لحسم هذه القضية، بل على العكس من ذلك حرص على إبقائها قضية مشتعلة لتحقيق أهداف داخلية؛ تتمثل في محاولة إضعاف قوة اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية، لتهيئة الأجواء لتوريث السلطة للنجل الأكبر للرئيس، وإيجاد قوة فكرية وسياسية توازي قوة (حزب الإصلاح)، وأهداف خارجية تتمثل في ابتزاز دول الجوار، وخاصة المملكة العربية السعودية، ولهذا كلما كانت الحرب توشك على الانتهاء من خلال تمكن قوات الجيش من القضاء على الحوثيين وحسم الحرب، تصدر أوامر مباشرة من (صالح) بإيقافها، وبعد هدنة يُمنح فيها الحوثيون الفرصة لالتقاط أنفاسهم وإعادة ترتيب أوضاعهم، تندلع الحرب من جديد .. وهكذا.

وأكثر من ذلك فقد تورطت بعض مراكز القوة داخل النظام في تقديم الدعم المباشر للحوثيين، فقد أشار كثير من التقارير إلى أنه خلال الجولتين الأخيرتين من الحرب اتضح وجود تنسيق بين نجل الرئيس السابق الذي يتولى قيادة ألوية الحرس الجمهوري والقوات الخاصة من جهة، والحوثيين من جهة أخرى، وأنه كان يجري تزويد الحوثيين بالمؤن والسلاح في محاولة لإنهاك وحدات الجيش التي كانت تحت إمرة اللواء علي محسن، قائد الفرقة الأولى مدرع، والمنطقة العسكرية الشمالية الغربية التي تدور الحروب مع الحوثيين في نطاقها، وهو ما حمى الحوثيين من أي عمل يمكن أن يستأصل شأفتهم، ومكنهم من التمدد العسكري والسياسي والفكري في كل جولة من جولات الحرب .

«وباستقراء حالات التدخل الإيراني في دول الجوار.. فقد وفرت الظروف والتحولات التي مرت بها اليمن واحدة من الاعتبارات الأساسية لهذا التدخل،.. والتي تتمثل في محاولة إيران الاستفادة من الانقسام والفوضى وعدم الاستقرار، وضعف السلطة المركزية، لاختراق الدول، ومن ثَمّ استغلال الانقسامات بين النخب السياسية المختلفة عبر دعم الفصائل القريبة من إيران مذهبيّاً أو المتفقة معها في التوجهات، وذلك من خلال السعي لإقامة شراكات مع الفاعلين دون الدول (الفاعلين غير الرسميين)، وخصوصاً الجماعات الرافضة للأوضاع القائمة سواء على المستوى المحلي، نتيجة تصور أنها مهمشة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، أو أن نصيبها من النفوذ والسلطة لا يلبي طموحاتها السياسية، أو على المستوى الإقليمي، نتيجةً لعدم رضا هذه الجماعات عن التوازنات الإقليمية القائمة، لتصورها أن هذه التوازنات تميل بشدة لصالح من تعدّهم خصوماً لها، والمتمثلين في

الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة الأمريكية» .

## ثانياً: الانكفاء السعودي

لم تكن العوامل الداخلية هي وحدها التي ساعدت على تمدد النفوذ الحوثي ومن ثم الإيراني في اليمن، فقد كانت هناك عوامل إقليمية أيضاً، ومن أبرزها تراجع الدور السعودي في اليمن؛ فمن المعلوم أن اليمن- خصوصاً الشمال منه- ظل خلال العصر الحديث، وبخاصة منذ 1970، منطقة خالصة للنفوذ السعودي، وقد كان للحضور السعودي دور مهم في حماية شمال اليمن في سبعينيات القرن الماضي من مخاطر الزحف الشيوعي، إذ أسهم التحالف الذي كان قائماً في ذلك الوقت بين الرياض والزعامات القبلية والدينية في منع سقوط شمال اليمن تحت حكم الشيوعيين، برغم المخاطر الكبيرة التي كانت قائمة في ذلك الوقت.

ومنذ أواخر ستينيات القرن الماضي كانت المملكة العربية السعودية هي الداعم الرئيسي للنظام السياسي في شمال اليمن، والطرف الأكثر نفوذاً فيه، وكانت تتمتع بنفوذ كبير في الأوساط الرسمية والشعبية على السواء، مع نهاية الثمانينيات خفت الحضور السعودي بسبب تراجع التحديات الأمنية التي يمكن أن تعترض السعودية من قبل اليمن.

وبعد قيام الوحدة اليمنية 1990 كان لموقف النظام في اليمن من اجتياح الجيش العراقي للكويت- على نحو ما ذكرنا سابقاً- تداعيات مباشرة وحادة على العلاقات اليمنية- الخليجية، وبشكل خاص على العلاقات اليمنية-السعودية، وكرد فعل اتخذت المملكة وبقية دول الخليج العربي- باستثناء دولة قطر- مواقف سلبية من الحرب الأهلية اليمنية التي جرت صيف عام 1994، حيث تبنت موقفاً متعاطفاً ودعماً سياسياً وحتى عسكرياً لقيادة الحزب الاشتراكي اليمني، وتعاونت معها في مساعيها لفرض انفصال جنوب اليمن، وعملت على تدويل الأزمة اليمنية ورفعها إلى مجلس الأمن؛ لقطع الطريق أمام الجيش اليمني الذي كان في حالة سباق لفرض وجوده، والقضاء على أي فرصة لفرض مشروع الانفصال.

وبعد انتهاء حرب 1994 اتجهت العلاقة بين اليمن والسعودية نحو مزيد من التدهور، وفرضت السعودية ودول الخليج على اليمن ما يشبه الحصار والعزلة، واستمر هذا الوضع حتى قدمت القيادة اليمنية تنازلات كبيرة في ملف الحدود المشتركة مع السعودية، من خلال التنازل عن الادعاءات اليمنية التاريخية في مناطق واسعة جنوب المملكة العربية السعودية، والتوقيع في جدة بالمملكة العربية السعودية عام 2000 على اتفاقية تعدُّ الحدودَ المشتركة بين الدولتين حدوداً دولية ونهائية.

وبعد التوقيع على اتفاقية جدة تحسنت إلى حد ما العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية، وعادت السعودية لدعم بعض المشاريع في اليمن، وبدعم سعودي قُبلت عضوية

اليمن في عدد من المؤسسات غير الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي، وكان الأمير سلطان بن عبد العزيز، وهو رئيس اللجنة الخاصة باليمن، حريصاً على الحفاظ على التواصل مع الأطراف اليمنية، سواء الرسمية أو الشعبية (القبائل)، وحينها أنشأت المملكة العربية السعودية من خلال مجلس التنسيق السعودي اليمني الذي يرأسه الأمير سلطان بن عبد العزيز، مجموعة من المدارس والمستشفيات، مثل مستشفى في محافظة حجة، ومستشفى السلام في محافظة صعدة.

ومع هذا فقد تراجع الدعم السعودي باليمن مع مطلع 2010، وبنهاية ذلك العام كانت رياح ثورات الربيع العربي قد هبت على المنطقة، وسريعاً ما انتقلت إلى اليمن، غير أنه لغياب عامل المباغتة، وللتحفز والاستعداد المسبق للنظام، هيمن الجمود على مسار الثورة الشعبية في اليمن. وتجنباً لمخاطر انزلاق البلاد إلى أتون حرب أهلية قد يكون لها تداعيات أمنية خطيرة على السعودية والمنطقة، عاد الاهتمام السعودي باليمن من جديد، وقدمت السعودية- من خلال مظلة مجلس التعاون الخليجي- مبادرة أطلق عليها المبادرة الخليجية، ومارست ضغوطاً كبيرة لترجمتها على الواقع من خلال نقل السلطة من الرئيس السابق إلى نائبه.

وبرغم جهود القيادة السعودية في إتمام التسوية السياسية، وحرصها على عدم انزلاق اليمن إلى حرب أهلية مدمرة، حفاظاً على أمنها إلا أنها ارتكبت خطأ استراتيجياً عندما ضغطت نحو منح صالح حصانة تحمية وتبقيه في الملعب السياسي ومشاركته في الحكومة، وهو ما أبقى البلاد في حالة من الانقسام السياسي والعسكري، وحال دون بناء سلطة واحدة تدير البلاد، وأوجد فراغاً أمنياً كان دوره حاسماً في تمكين الحوثيين من السيطرة على صنعاء ومناطق واسعة من اليمن عام 2014.

وبمجرد نقل السلطة من الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور هادي شهد الدور السعودي في اليمن تراجعاً واضحاً، فقد تركت الرياض الرئيس الجديد وحيداً يواجه التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي كانت تتعاظم بفعل الإرباك الناتج عما يُعرف بالدولة العميقة التي كانت في حالة تبعية للرئيس السابق صالح.

وعلى عكس الدعم الإيراني للحوثيين الذين كانوا يفتعلون الأسباب لخوض معارك وحروب مع أطراف اجتماعية وسياسية تمكنهم من السيطرة على مناطق جديدة، لم تقدم السعودية دعماً كافياً للقوى التي كانت ترغب في التصدي للحوثيين وإيقاف زحفهم، بل ويمكن القول إن الدور السعودي تحول في أحيان كثيرة إلى عبء على القريبين منها أو المحسوبين عليها، فأنصار المشروع الإيراني يبررون التدخل الإيراني في اليمن بوجود التدخل السعودي، وفي حين أن التدخل الإيراني كان- ولا يزال- فاعلاً وناشطاً، ويعمل على استثمار كل فرصة سانحة لتوسيع نفوذه، نجد أن الدور السعودي لم يكن كذلك .

### ثالثاً: العوامل والتطورات الخارجية

خدمت التحولات التي شهدتها المنطقة التوجهات الإيرانية، وأسهمت في زيادة نفوذ إيران في المنطقة، فقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى إدراج العراق بقدراته وإمكاناته تحت النفوذ الإيراني المباشر، وحدث نفس الأمر عقب الثورة السورية ، وخاصة بعد التدخل العسكري الروسي، الذي غير ميزان القوى لمصلحة نظام بشار الأسد وإيران وامتداداتها في المنطقة، بالإضافة إلى تعزز نفوذ إيران الإقليمي بعد توقيعها مع القوى الدولية الكبرى على اتفاق بشأن برنامجها النووي؛ ففي مرحلة حكم باراك أوباما، وفي ظل تصاعد المساعي الإيرانية لتوسيع النفوذ والهيمنة في دول المنطقة، جاء توقيع الولايات المتحدة والقوى الكبرى على الاتفاق النووي مع إيران في عام 2015 ليوفر غطاءً سياسياً للمشروع الإيراني في المنطقة، إذ لم يقتصر- على ما يبدو- التوافق بين طرفي الاتفاق النووي على قضية إيران النووية فحسب، بل شمل تفاهمات أخرى مباشرة وغير مباشرة تتعلق بنفوذ إيران الإقليمي، وقد أسهم التساهل الأمريكي في عهد أوباما إزاء التدخلات الإيرانية في العراق وسوريا، فضلاً عن التركيز على هدف القضاء على تنظيم (القاعدة) في اليمن كأولوية استراتيجية عليا على حساب مواجهة تنامي النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية، في إتاحة الفرصة لإيران لتكثيف أنشطتها التدخلية في اليمن .

وقد أسهم تصاعد نفوذ إيران في توسيع مطامعها في مناطق جديدة، ومنها اليمن، لا سيما أن التطورات الداخلية قد هيأت الظروف بشكل مناسب للحضور الإيراني، وبصورة ربما لم تكن تخطر ببال الساسة في طهران.

## أدوات تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية

تتسم الأدوات الإيرانية في اليمن بالتنوع، من حيث الشكل والدور، وقد تطورت بفعل تحول الأوضاع في اليمن، وبحسب ما هو متاح من فرص، ونعرض هنا أهم أدوات تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية في اليمن.

### أ- الأدوات المذهبية والدينية

تُعد الأدوات الفكرية والدينية بمنزلة الأرضية التي يقوم عليها النفوذ الإيراني في اليمن، فالمشروع الإيراني يتحرك على أرضية الطائفية، ويتغلغل من خلالها، فهي تأتي في مقدمة النفوذ الإيراني، ومن خلالها يأتي الولاء لهذا المشروع والتبشير به، وهو ما يجعل توظيف واستخدام بقية الأدوات السياسية والإعلامية والعسكرية بعد ذلك سهلاً وممكناً .

ورغم أوجه التباين الكبيرة بين كل من المذهب الجعفري الاثنا عشري الذي يقوم عليه النظام في إيران، والمذهب الزيدي الذي يدعي الحوثيون أنه يمثل الإطار المرجعي لهم، ثمة أمور ساعدت على التقارب وربما التماهي بين أتباع المذهبين في الوقت الحاضر،

فالمذهبان يلتقيان حول نظرية الإمامة التي تحصر حق الإمامة أو الخلافة في آل بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وفي تبني الحوثيين لمقولات الجارودية، وهي إحدى مدارس الزيدية طرفاً وقرباً من المذهب الاثنا عشري، وإلى جانب الأبعاد المذهبية والفكرية فإن الحوثيين يَعدُّون كلاً من الثورة والنظام في إيران النموذج المعياري الذي يجب اتباعه.

لكل ذلك حدث تماهٍ بين الحوثيين ومشروع الثورة الإيرانية، وحصل تضامن وتكامل بين الطرفين إلى الحد الذي يظهر فيه الحوثيون في كثير من الأحيان وكأنهم الفرع اليمني للتيار الجعفري الاثنا عشري، ولا يختلفون في ذلك عن حزب الله في لبنان، أو الشيعة في العراق ودول الخليج العربي.

ومثلما سبق أن ذكرنا درجت إيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة على توفير المنح الدراسية ورعاية الطلاب المبتعثين من اليمن إلى إيران، وتلقينهم التشيع في الحوزات الدينية والجامعات الإيرانية، وإرسالهم إلى اليمن، ليمارسوا التبشير بالمذهب الجعفري، وإحياء نظرية الإمامة في الأوساط الاجتماعية اليمنية، وبالذات الذين ينتمون إلى الهاشميين، وهؤلاء الأخيرون هم عمود الارتكاز في المشروع الإيراني في اليمن، وهم يؤمنون بأنهم ينتمون إلى ذرية الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه ورضي عنه)، وأن السلطة حق حصريٌّ لهم وفقاً لنظرية الإمامة.

وإلى جانب ذلك لا بد من الإشارة إلى أن إيران غالباً ما تعتمد في نشر مشروعها على أدوات غير رسمية، من قبيل تعويلها على نشر المذهبية، وإثارة الصراعات الإثنية، والتمييز السلالي، وبناء تشبيكات اجتماعية، والترويج لادعاءات تاريخية، وحروب دينية، وادعاء نبوات، وغير ذلك من الأدوات، ومن ضمنها التشبيكات الاستخباراتية، فضلاً عن أن بعض هذه الأدوات غير مرئي وبعضها الآخر غير إيراني، بمعنى أنها تسند إلى الجماعات والتنظيمات الشيعية في المنطقة العربية، وحتى إلى المنظمات والجمعيات الشيعية التي تنشط في دول عربية أو غربية.

### ب- الأدوات الإعلامية والسياسية

تتمثل الأدوات السياسية في حرص إيران على أن تظهر بمظهر المتبني والمناصر لمشروع الحوثيين، والمدافع عن مظلوميتهم، وفي توجيه الانتقادات لخصومهم، وتبني مواقفهم في المحافل الإقليمية والدولية، واستمر هذا الوضع في أثناء الحروب الست، بتقديم الوساطات ومحاولة تخفيف الضغوط عنهم عندما يكونون في حالة ضعف، أو في تبرير مواقفهم وتصرفاتهم عندما يكونون في حالة قوة وتمكن.

منذ العام 2000 تقريباً توسعت أنشطة إيران تجاه المحافظات الجنوبية، فقد تزايد

دعمها المالي والسياسي لفصائل الحراك الانفصالية، وتولت دعم القنوات الفضائية الناطقة باسمهم، وتكثف الدعم الإيراني لفصائل الحراك الجنوبي خلال عامي 2010 و 2011 من خلال العمل على نقل الناشطين في الحراك الجنوبي من مناطق ردفان والضالع ولحج وعدن، وسفرهم عدة مرات إلى إيران ولبنان وسوريا، لتلقي دورات إعلامية وسياسية، وتدريبات عسكرية على أيدي خبراء إيرانيين ومن حزب الله اللبناني، وتوجيههم لتنفيذ أعمال على الأرض، فقد برز دور نشطاء الحراك الذين تدربوا في إيران، خلال انتخابات الرئاسة التي جرت في 21 فبراير/شباط 2012، حيث نفذوا أعمالاً تخريبية مسلحة استهدفت مراكز الاقتراع في عدن ومناطق في الضالع ولحج، ومنعوا بقوة السلاح الناخبين من الوصول إلى مراكز الانتخابات، وقطعوا الطرقات، وهاجموا نقاط التفتيش وقوات الأمن .

وبعد سيطرة الحوثيون على السلطة في صنعاء رمت إيران بثقلها لإنجاح سلطتهم، ومنذ شهر فبراير/شباط عام 2015، انتظمت رحلات يومية مباشرة من طهران إلى صنعاء، وتعهدت إيران بالعمل على توسيع ميناء (الحديدة) القريب من باب المندب الذي يربط البحر الأحمر وخليج عدن، ومد اليمن بالنفط مدة عام، كما تم الاتفاق على بناء محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية، وإرسال خبراء في الكهرباء والنقل إلى اليمن.

وفي الجانب الإعلامي تتمثل استراتيجية إيران تجاه اليمن في إظهار الاهتمام بالقضايا اليمنية في وسائل الإعلام الإيرانية، والوكالات والقنوات الفضائية التي يملكها أو يديرها أفراد الطائفة الشيعية في لبنان والعراق وسوريا ودول الخليج، وتوفير المال والتدريب والتقنيات والمعلومات والإمكانات اللازمة لشغيل قناة (المسيرة) التابعة للحوثيين، وقناتين قريبتين منهم، وقناة (عدن) التابعة لفصيل علي سالم البيض، في الحراك المطالب بالانفصال في الجنوب اليمني، وجميع تلك القنوات تُبث من الضاحية الجنوبية في بيروت الواقعة تحت سيطرة حزب الله.

### ج- الأداة العسكرية والأمنية

تؤكد المعلومات المتواترة الحضور العسكري في دعم الحوثيين في مرحلة نشأتهم وطوال الحروب الست، من خلال التدريب والتعبئة العسكرية والإمداد بالأسلحة والمعدات، فقد كانت تعقد دورات التدريب المختلفة في كل من لبنان وسوريا وإيران، ومن خلال جلب الخبراء العسكريين والأمنيين الإيرانيين والعراقيين والسوريين، أو من أعضاء حزب الله في لبنان، إلى اليمن لعقد مختلف الدورات للحوثيين، وكل ذلك إلى جانب تقديم المعلومات والاستشارات العسكرية والسياسية للحوثيين في مختلف المراحل، وصرح نائب قائد قوة القدس، العميد إسماعيل قا آني، أن المتمردين الحوثيين تلقوا تدريباً (تحت

راية الجمهورية الإيرانية)، وأن حزب الله يعمل على «برنامج التدريب والتسليح» هناك .

وبعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، وتبني السعودية وعدد من الدول العربية لعاصفة الحزم، تزايد الدعم العسكري الذي تقدمه إيران وحلفاؤها للحوثيين في اليمن، وذلك بهدف استنزاف السعودية وحرمانها من تحقيق نصر واضح.

وقد نشرت وكالة رويترز، في مارس/آذار 2017، تقريراً مطولاً نقلت فيه عن مصادر إقليمية وغربية تأكيدها «أن إيران ترسل أسلحة متطورة ومستشارين عسكريين إلى جماعة الحوثي المسلحة في اليمن لتزيد الدعم لحليفتها الشيعية في حرب أهلية قد تغير نتيجتها ميزان القوى في الشرق الأوسط» .

ونقلت الوكالة عن مصادر مطلعة على التحركات العسكرية أن «إيران خلال الشهور الأخيرة كثفت إمدادات السلاح وغيرها من أشكال الدعم، ويضاهي ذلك نفس الاستراتيجية التي انتهجتها لدعم حليفتها جماعة حزب الله اللبنانية في سوريا» .

ونقلت الوكالة ذاتها عن مسؤول إيراني كبير أن قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، الذراع الخارجية للحرس الثوري الإيراني، اجتمع مع كبار مسؤولي الحرس الثوري في طهران الشهر الماضي (فبراير/شباط 2017) لبحث سبل (تمكين) الحوثيين، وذكر المسؤول أنه «في هذا الاجتماع اتفقوا على زيادة حجم المساعدة من خلال التدريب والسلاح والدعم المالي»، وأضاف بقوله: «اليمن هو المنطقة التي تدور فيها الحرب بالوكالة الحقيقية، وكسب معركة اليمن سيساعد في تحديد ميزان القوى في الشرق الأوسط» .

وفي 10 يناير/كانون الثاني 2016 حضر وفد من جماعة الحوثي جلسة للبرلمان الإيراني، التقى بعدها رئيسُ لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، علاء الدين بروجردي، بعضو اللجنة الثورية التابعة للحوثيين، صالح سائل، ممتدحاً وقوف الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق ضد السعودية، وقال إن ذلك يبعث على الفخر، متوعداً بتقديم المزيد من المساعدات، وطالب رئيس (لجنة دعم الشعب اليمني) رئيس الشرطة في طهران، إسماعيل أحمدي مقدم- الذي ارتبط اسمه بعمليات قمع ممنهجة وتعذيب في السجون بحق المعارضين الإيرانيين- البرلمان الإيراني بالموافقة على موازنة اللجنة لدعم الحوثيين، وقال: «إنه من المحتمل استمرار الحرب في اليمن، وإنها قد تتحول إلى حرب استنزافية» طويلة أشبه بما يجري في سوريا والعراق، داعياً إلى استمرار الدعم .

ونقلت وكالة رويترز عن مسؤول أمني إيراني كبير سابق قوله إن حكام إيران المتشددين يخططون لتمكين جماعة الحوثي في اليمن «لتعزيز قبضتهم في المنطقة»، وأضاف: «يخططون لإنشاء ميليشيا في اليمن، على غرار جماعة حزب الله، من أجل مواجهة

سياسات الرياض المعادية... تحتاج إيران لاستخدام كل أوراقها»، واتفق دبلوماسي غربي معه قائلاً: «تحاول إيران منذ فترة طويلة صقل قطاعات من ميليشيات الحوثيين ليكونوا قوة معطلة في اليمن، ليس معنى هذا أن الحوثيين مثل حزب الله، لكنهم ليسوا بحاجة إلى أن يكونوا مثله ليحققوا أهداف إيران؛ وهي تطويق السعوديين وتوسيع نطاق نفوذها وقوتها في المنطقة، وخلق أدوات ضغط غير تقليدي» .

وفي الرابع عشر من يناير/كانون الثاني 2016 أكد قائد الحرس الثوري الإيراني، محمد علي جعفري، جاهزية نحو 200 ألف مقاتل في سوريا والعراق واليمن وأفغانستان وباكستان، معتبراً أن التحولات في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة «إيجابية»، حسب ما أوردته وكالة مهر الحكومية، وقال جعفري إنه يتطلع إلى «تشجيع» الجيل الثالث من «الثورة» لدعم «الولي الفقيه» والجمهورية الإسلامية في إيران .

## خطوط الإمدادات البحرية

على الرغم من استيلاء جماعة الحوثي على الترسانة العسكرية للجيش اليمني، لا سيما التابعة لألوية الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وكذلك قوات مكافحة الإرهاب، فإن اتساع رقعة المواجهات مع القوات الحكومية استنزف الكثير منها، وهو ما دفع إيران إلى تسيير شحنات عسكرية عبر الممرات البحرية، ابتداءً من مضيق هرمز، مروراً بميناء (بلاد البنط) الصومالي، ومنه إلى ميناء (الحديدة) اليمني على البحر الأحمر، وهو الميناء البحري الذي ترفض الأمم المتحدة وبعض القوى الدولية دخول القوات الحكومية إليه.

صورة توضح خطوط تهريب الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين (قناة سكاي نيوز)

تعرف فريق التحقيقات الميداني لمركز أبحاث التسلح والصراع في مدينة بونتلاند الصومالية على ثلاثة منافذ ترتادها المراكب الشراعية لتحميل شحنات الأسلحة المهربة؛ وهي ميناء بوساسو وكاندالا وكالوالا. ووفقاً لمصادر مختلفة فإن المهربين يستخدمون هذه الموانئ إما لتفريغ حمولتها في السوق المحلية أو لإعادة شحن الأسلحة إلى اليمن.

هناك الكثير من التقارير التي تشير إلى حجم الكميات المضبوطة؛ منها ما نقلته وكالة رويترز عن مصادر عن أن «إيران تستخدم سفناً لتوصيل إمدادات إلى اليمن، إما مباشرة أو عبر الصومال، لتتحايل على جهود التحالف لاعتراض الشحنات»، وتقول مصادر غربية إنه ما إن تصل السفن إلى المنطقة حتى تُنقَل الشحنات إلى قوارب صيد صغيرة يصعب رصدها لأنها منتشرة في تلك المياه، ومن المعتقد أن المياه المفضلة لتنفيذ تلك العمليات تشمل خلجاناً صغيرة للصيد قرب ميناء المكلا، على الرغم من أن هذا يتطلب أن يخوض من يجري تهريبهم من رجال أو عتاد رحلة طويلة محفوفة بالمخاطر إلى المناطق الرئيسية التي يسيطر عليها الحوثيون.

كذلك، لفت تقرير الصحيفة، الذي جاء بعنوان: (كيف ينتهي المطاف بالأسلحة الإيرانية داخل اليمن)، إلى أن أحد المضبوطات على متن أحد المراكب الشراعية المتّجهة إلى السواحل اليمنية، في مارس/آذار 2016، ضمّت 2000 بندقيّة كلاشنكوف، و64 بندقيّة قنص Hoshdar-M (شبيهة ببندقية SVD Dragunov) ظهر عليها وسوم وأرقام تسلسلية تكشف أنها من (صنع إيراني)، إلى جانب ضبط «تسعة صواريخ كورنيت الروسيّة، الموجّهة، والمضادّة للدبابات» .

وأكد نيك جينزين جونز، خبير الأسلحة الحربية ومدير مؤسسة خدمات بحوث التسلح، التي تعقبت عتاداً إيرانياً، أن الكميات المهربة في تزايد مستمر. وحول نوعية الأسلحة التي تُنقَل أشار جينزين جونز إلى أن نوعية الذخائر الإيرانية تحسنت مؤخراً، وأن «عمليات النقل الأخيرة شملت أسلحة وذخائر، وسلسلة (الطائرات دون طيار) أبابيل الإيرانية، المزودة برؤوس حربية شديدة الانفجار»، وتابع بالقول: «هناك شبهات أيضاً بنقل صواريخ مضادة للسفن وصواريخ محمولة على الكتف، وعلاوة على الأسلحة قالت مصادر إيرانية وإقليمية إن طهران توفر خبراء أفغاناً وعرباً شيعة لتدريب وحدات للحوثيين، وللعمل كمستشارين فيما يتعلق بالإمداد والتموين، ومن بين هؤلاء أفغان قاتلوا في سوريا تحت إشراف قادة بفيلق القدس» .

وأشار تقرير لوكالة رويترز، في مارس/آذار 2017، إلى أن «إيران ترسل أسلحة ومستشارين عسكريين إلى الحوثيين، إما مباشرة إلى اليمن أو عبر الصومال، غير أن سلوك ذلك المسار كان ينطوي على مجازفة؛ بالاحتكاك بسفن البحرية الدولية التي تقوم بدوريات في خليج عمان وبحر العرب، وتقول مصادر غربية وإيرانية إنه على مدى

الشهور الستة الماضية بدأ الحرس الثوري الإيراني استخدام مياه الخليج بين الكويت وإيران مع بحثه عن سبل جديدة للتحايل على حظر نقل أسلحة لحلفائه الحوثيين الشيعة» .

وفي هذا المسار تنقل سفن إيرانية عتاداً إلى قوارب أصغر في أعلى الخليج، حيث تواجه تدقيقاً أقل، ونقلت الوكالة عن المصادر أن «تسليم وتسلم الشحنات يتم في المياه الكويتية وفي ممرات ملاحية دولية قريبة منها»، وقال مسؤول إيراني كبير: «يتم تهريب أجزاء الصواريخ وبطاريات الإطلاق والمخدرات إلى اليمن عبر المياه الكويتية... أحياناً يستخدم هذا الطريق لنقل النقود أيضاً»، وأضاف المسؤول: «ما تم تهريبه مؤخراً، أو على وجه الدقة في الشهور الستة الماضية، أجزاء صواريخ لا يمكن إنتاجها في اليمن» .

وهناك خط آخر تُثار حوله الشكوك يمر عبر بحر العرب- سلطنة عُمان حيث ترجم مركز أبعاد للدراسات تقريراً لدورية (أنتلجنس أون لاين) الاستخبارية الفرنسية، في سبتمبر/أيلول 2016، عن شعور السعودية بالقلق من «لوبي إيراني في سلطنة عمان» يساعد في تهريب الأسلحة للحوثيين باستخدام جزُر وأراضي السلطنة كمخازن أسلحة للإيرانيين حتى يتم نقلها إلى اليمن.

واستناداً إلى المعلومات الاستخبارية فإن الرياض تعتقد أيضاً أنَّ مسقط تغض الطرف عن دعم الحوثيين من ظفار (المحافظة العمانية التي تقع على الحدود مع اليمن)، ويعتقد البعض أن مطار صلالة (المدينة الرئيسة في محافظة ظفار) والجزر الصغيرة في المنطقة، تشكل طرقاً وأماكن تخزين للعتاد العسكري الإيراني المتجه إلى المتمردين الحوثيين، ذلك أن مسقط لا تسيطر بشكل كامل على هذه المنطقة، التي كانت دائماً متمردة في الخضوع للسلطة المركزية .

ونفت سلطنة عمان هذه التقارير؛ لكن ليس شرطاً أن تكون السلطة المركزية في مسقط على دراية كاملة بما يدور، وتقول (أنلتجنس) إنَّ أحد أولئك الذين يميلون إلى توثيق التنسيق مع إيران، هو الجنرال سلطان بن محمد النعماني، وزير مكتب قصر السلطان. وادعت النشرة أن النعماني ينتمي إلى إحدى أبرز الأسر العمانية، ويشرف بشكل رسمي على جهاز أمن الدولة، وهو جهاز المخابرات الداخلية العمانية، وسواء بتنسيق من قِبل مسؤولين عمانيين أو لا، فإن السلطنة بشريطها الساحلي يمكن من خلاله تهريب أسلحة على أنها بضائع تجارية تستخدم إيران من خلالها وسائل التمويه والتغطية المعروفة، لتُنقل بواسطة شاحنات عبر الصحراء اليمنية إلى مناطق وجود الحوثيين في صنعاء وصعدة .

حرب الصواريخ البالستية

أثير الحديث عن الدعم العسكري الإيراني للحوثيين بشكل أكبر بعد تمكن الحوثيين من توجيه صواريخ بالستية نحو عدد من الأهداف والمواقع في السعودية والإمارات العربية وداخل الأراضي اليمنية، وخاصة أن معظم تلك الصواريخ لم تكن في حوزة الجيش اليمني، أو أن قدراتها أقل بكثير من المسافات التي باتت تصل إليها، كما أن قدرة هذه الصواريخ ومداها ظل يتنامى، وهو ما عزز من فرضية الحصول عليها من قبل إيران.

ويرفض كثير من المصادر الادعاءات الحوثية بأن التطور الكبير في قدرات الصواريخ التي باتوا يمتلكونها ترجع إلى تمكن ما يسمَّى (وحدة الصناعات الحربية) من إنتاجها وتطويرها، «فصناعة الصواريخ تُعتبر ذات تقنية عالية ومتقدمة، فالصاروخ يتطلب كثيراً من التجهيزات، كالمحرِّك الصاروخي القادر على حمل الصاروخ لمسافة تبلغ مئات الكيلومترات معتمداً على الوقود الصلب، كما يحتاج الصاروخ إلى رأس حربي شديد الانفجار كثير الشظايا، بالإضافة إلى الصاعق أو آلية التفجير، ولا يمكن وسط الفوضى ومراقبة التحالف، وقصفهم المستمرّ، قَبول قدرة القوات الحوثية على صناعة صواريخ بالستية دون تشكيك، أو حتى تطوير صواريخ متواضعة صنعها الاتحاد السوفييتي في خمسينيات القرن الماضي لتصبح بالستية» .

وقد نقلت وكالة رويترز أنه «في الفترة من سبتمبر/أيلول 2015 حتى مارس/آذار 2016 اعترضت البحرية الفرنسية والأسترالية مراراً أسلحة قال مسؤولون إنها على الأرجح كانت متجهة للحوثيين، وقال مسؤول عسكري أمريكي إن تهريب الإيرانيين أسلحة إلى الحوثيين استمر دون انقطاع منذ مارس/آذار من العام الماضي عندما توقفت عمليات الضبط. وشمل العتاد صواريخ بالستية بعيدة المدى قادرة على الوصول إلى العمق بالسعودية.

وأضاف المسؤول الأمريكي: «لا يوجد تفسير منطقي لظهور تلك الأسلحة سوى المساعدة الخارجية. تقييمنا هو أن المساعدة أتت على الأرجح من إيران» .

وبعد إطلاق الحوثيين لصاروخ باتجاه مطار الملك خالد بالرياض، تصاعد التوتر بين السعودية وإيران، وتبادل البلدان الاتهامات بشأن الحرب في اليمن والاستقرار في المنطقة، وقد حذرت السعودية إيران من أنها «لن تسمح بأي تعديات» على أمنها الوطني .

وكتب وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في تغريدة على تويتر: «تحتفظ المملكة بحق الرد في الشكل والوقت المناسبين على تصرفات النظام الإيراني العدائية، ونؤكد أن لا تسامح مع الإرهاب ورعاته»، كما هددت الرياض بتحرك «بالشكل المناسب» ضد طهران.

وتقف القوتان الإقليميتان؛ السعودية وإيران، على النقيض في العديد من ملفات المنطقة، ويقول مراقبون إنهما تخوضان حروباً بالوكالة في نزاعات الشرق الأوسط، إلا أن التهديد

بعمل عسكري مباشر يدفع الخصومة بينهما إلى مرحلة أكثر خطورة .

وفي ذات الوقت تصاعدت الأصوات التي تتهم إيران بأنها تقف خلف نقل الصواريخ إلى اليمن، وإطلاقها باتجاه السعودية، فقد أشار وزير الخارجية الأمريكي (تيلرسون) إلى أنه «يجب الاعتراف بأنّ إيران تنفذ عدداً من الإجراءات الأخرى المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وقد رأينا ذلك مؤخراً بإطلاق صواريخ بالستية من اليمن، ونعتقد أنّ إيران مصدر هذه الصواريخ، ودعمها للحوثيين، والأثر المزعزع للاستقرار الذي يحدث في اليمن.» وأضاف: «ولا يمكن تجاهل هذه المسائل والأنشطة التي تقوم بها إيران ولا التغاضي عنها، ونعتزم مواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إدراك إيران أنّ هذا أمر غير مقبول بالنسبة إلينا.»

وقد أشارت لجنة أممية إلى أن حطام الصواريخ التي اطلعت عليها في أثناء زيارتها لمواقع في المملكة العربية السعودية يرجح أنها من صنع إيراني ، وفي المقابل «اعترف القائد العام لقوات الحرس الثوري الإيراني، محمد علي جعفري، أن الحرس الثوري يقدم استشارات عسكرية للحوثيين في اليمن»، وقال اللواء جعفري في مؤتمر صحفي عقده بالعاصمة طهران: «إن مساعدتنا لجبهة المقاومة بناء على طلب شعب وحكومات هذه البلدان ومن بينها اليمن»، مضيفاً: «أؤكد نحن نقدم المساعدات والاستشارات العسكرية في اليمن»، وزعم القائد الإيراني أن «جماعة الحوثي تهيمن على الساحة في اليمن، وباعتبارهم الحكومة الشرعية نقدم لها المساعدات والاستشارات العسكرية، ولا تتخلى إيران عن المساعدات، وماضون في هذا الطريق إلى الأمام»، حسب تعبيره .

## مستقبل النفوذ الإيراني في اليمن

لا شك أن إيران راكمت خلال السنوات السابقة حضوراً كبيراً في اليمن، ونجحت في استغلال حالة الهشاشة والضعف التي تعاني منها الدولة اليمنية في بناء قوة حليفة لها، وتمكينها من الاستيلاء على السلطة، والبقاء في مواجهة التدخل العسكري لدول التحالف العربي لمدة قاربت حتى الآن ثلاث سنوات، ومع هذا يبقى النفوذ الإيراني رهناً بنتائج الحرب الدائرة اليوم في اليمن، فتمكن السعودية ودول التحالف العربي من حسم الحرب سيقوض إلى حدٍّ كبيرٍ نفوذ طهران في جنوب الجزيرة العربية ومضيق باب المندب، وفشل هذه الأطراف في الحسم العسكري للحرب، وخضوعها لتسوية سياسية يحتفظ الحوثيون فيها بقدر كبير من قوتهم العسكرية والتنظيمية، وبدرجة أكبر إنهاء الحرب خضوعاً لمتغيرات طارئة، سيرجح كفة حسم الإيرانيين للنفوذ المنفرد في اليمن على نحو ما حدث في العراق وإلى حدٍّ كبيرٍ في سوريا، وبالإمكان بناء ثلاثة سيناريوهات حول مستقبل النفوذ الإيراني في اليمن على النحو التالي:

- **سيناريو تراجع النفوذ الإيراني:** يقوم هذا السيناريو على تمكن دول التحالف العربي والقوات الموالية للشرعية في اليمن من ضرب القدرات العسكرية والتنظيمية للحوثيين، والحسم العسكري للحرب الدائرة حالياً، ووضع مثل هذا سيصيب النفوذ الإيراني في اليمن في مقتل، من خلال ضرب روافع هذا النفوذ، ومع أن إيران لن تسلم بالهزيمة الكاملة في اليمن، إلا أن هذا سيعني أن حضورها في اليمن سيكون محدوداً وضعيفاً خلال المرحلة الزمنية المنظورة على الأقل.

- **سيناريو الفوضى الخلاقة:** ينطلق هذا السيناريو من فرضية عدم الحسم العسكري للحرب في اليمن من قبل السعودية ودول التحالف، واضطرارها إلى القبول بتسوية يشارك فيها الحوثيون وأطراف أخرى، وفي مثل هذا الوضع، ونتيجة لاحتفاظ الحوثيين بقوة عسكرية وشعبية كبيرة، ولقناعاتهم بحقهم في الاستيلاء على السلطة لدعاوى دينية يؤمنون بها، فسيعملون على إضعاف الأطراف الأخرى والدخول في حروب محدودة، وهو ما سيجعل الفوضى وعدم الاستقرار هي الغالبة على الأوضاع في اليمن، وهو سياق مثالي لإيران لدعم حلفائها والتمكين لهم بما سيؤدي إلى سقوط اليمن في يد الحوثيين والنفوذ الإيراني على السواء.

- **سيناريو الهيمنة:** يقوم هذا السيناريو على حدوث متغيرات غير منظورة أو طارئة تشغل السعودية ودول التحالف، أو تجبرها على وقف الحرب في اليمن، وهو ما سيعني انتصاراً سياسياً، وربما عسكرياً، للحوثيين، وسيضع اليمن والمنطقة الجنوبية للبحر الأحمر تحت الهيمنة والنفوذ المباشر لإيران.

## التوصيات

في ظل الإصرار الإيراني على السيطرة على دول المنطقة، والتحكم في المنافذ الاستراتيجية، وتطويق المملكة العربية السعودية فإن مواجهة هذه الاستراتيجية تتطلب بعض المعالجات:

- نظراً لحالة الضعف التي تعاني منها دول عربية محورية كجمهورية مصر في المرحلة الحالية، يكاد ينحصر التنافس حول اليمن في كل من إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا بقدر أقل، وتشترك تركيا والسعودية في كثير من الملفات في المنطقة، لذا يفترض تكثيف التعاون في ملفات تتعلق بأمن الدولتين، والدفع نحو دعم السلطة الشرعية وتمكينها من تفعيل مؤسسات الدولة وتسوية الوضع الاقتصادي في المناطق المحررة، والعودة إلى مدينة عدن التي باتت مضرب المثل بحالة الفشل، وتمكينها من تقديم نموذج ناجح في إدارة تلك المناطق، ونعد هذا الأمر جوهرياً في إضعاف الحوثيين وحلفاء إيران في اليمن، ولأن إخفاق السلطة الشرعية سيمكن للمشروع الحوثي والإيراني ويجعل منه واقعاً يصعب تجاوزه، لا سيما في حال تدويل الملف اليمني وتدخل قوى خارجية كما هو الحال في الملف

السوري.

- خلصت هذه الورقة إلى أن المشروع الإيراني يستفيد بالدرجة الأساسية من حالات الفراغ الذي تعيشه المنطقة وغياب المشاريع الاستراتيجية، وضعف الدولة الوطنية، وانتشار الفوضى، حيث استطاعت إيران توسيع نفوذها في اليمن والمنطقة العربية ككل نتيجة ظروف معقّدة كان من أبرز سماتها الفوضى ووهن الأوضاع الوطنية، وإن كان ثمّة إنجاز يحسب لإيران، فهو مساهمتها في صناعة جزء مهم من صورة المشهد الفوضوي، ليتسنى لها التموضع داخله كطرف أساسي وممسك بخيوط اللعبة، وعليه فإن الحل لمواجهة هذا التمدد هو سد الهوة بين الأنظمة والتيارات العربية، لا سيما المملكة العربية والحركات الإسلامية ذات الانتشار الواسع، باعتبار أن الخلاف العربي-العربي لا يؤدي إلا إلى مزيد من التغول الإيراني الذي يقضم المنطقة ويحوّل دون بناء الدول في المنطقة.

- من خلال دراسة امكانيات النفوذ الايراني مقارنة مع حجم الإنجاز والاختراق الذي حققته طهران في اليمن سواءً في مرحلة حكم نظام صالح أو الفترة الحالية يتضح أن الفراغ الذي تركته الصراعات اليمنية بين اطراف العمل السياسي منح «ولا يزال» النفوذ الايراني ما يفوق عن ٥٠٪ تقريباً من عوامل التمدد والسيطرة لذلك فإن إستمرار الصراع بين التيارات السياسية اليمنية سيزيد من حجم النفوذ الإيراني مستقبلا ويطيل أمد الحرب الذي سيؤدي بدوره إلى تراجع الدور الوطني وبالتالي فإن أي مواجهة للمشروع الإيراني دون التحام وطني وإسناد عربي « سعودي » للوصول إلى دولة قوية تحمي نفسها من الإختراقات لن يؤدي إلى هزيمة المشروع الايراني الذي يعتاش على الفوضى وغياب مؤسسات الدول.

## المراجع

### المراجع العربية:

- إرهاب السلاح الإيراني.. قوة تهدد أمن الخليج، مركز أبعاد للدراسات، ١٣ فبراير/شباط ٢٠١٨.
- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة ٢٦ يناير/كانون الثاني موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن والمكلف بموجب قرار المجلس رقم ٢٣٤٢ (٢٠١٧).
- تصاعد التوتر بين السعودية وإيران حول اليمن على خلفية إطلاق صاروخ بالستي قرب الرياض، موقع فرانس ٢٤.
- تقرير سري... صواريخ (أنصار الله) التي تضرب السعودية تبدو إيرانية، العالم

العربي، ٢٠١٧/١/١٢.

- تيلرسون يبحث موقف أوروبا من إيران: لن نقبل دعمها للحوثيين وحزب الله، موقع سي إن إن عربي، ٢٠١٧/١٢/٦، تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/١٢/٥.
- جيهان وأخواتها.. الصواريخ البالستية (عصا) إيران الحقيقية في اليمن، مسند للأنباء، ٢٠١٦/٩/٢٤.
- صاروخ الحوثيين يصعد التوتر بين السعودية وإيران، الجزيرة نت، ٢٠١٧/١١/٦.
- ضبط ٤٨ طن أسلحة بسفينة إيرانية باليمن، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٢/٩.
- طريق إيران إلى القدس يمر بصعدة اليمنية (رصد وتحقيق).. الحلقة الأولى، موقع مُسند، ٢٠١٦/١٠/٢٩.
- عاتق جار الله، علاقة صالح والحوثي: تنسيق تكتيكي أم تحالف استراتيجي؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٦.
- قائد الحرس الثوري الإيراني يعترف بوجود ٢٠٠ ألف مقاتل في ٥ دول بالمنطقة، ١٤/ ١/ ٢٠١٦.
- محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.
- محمد حسين، قائد الحرس الثوري الإيراني الإرهابي يعترف بدعم الحوثيين ضد السعودية، بغداد بوست، ٢٠١٧/٣/٢٣.
- مروة وحيد، لماذا تسعى إيران إلى تفكيك الدولة اليمنية؟ المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٦/ ١٠/ ٢٠١٤.
- ناصر محمد الطويل، إيران والثورة اليمنية، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ١/ ٥/ ٢٠١٦.
- نبيل البكيري، التمدد الإيراني في اليمن، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٣/٧/٩.
- واشنطن بوست: أسلحة إيرانية تعرف طريقها إلى اليمن، العربي، ٢٠١٦/١٢/٢.
- وكالة رويترز، الحرس الثوري الإيراني ينقل أسلحة للحوثيين باليمن عبر مياه الكويت، ٢٠١٧/٨/١.
- وكالة رويترز، مصادر إقليمية وغربية: إيران تكثف الدعم للحوثيين في حرب اليمن، ٢٠١٧/٣/٢١.
- الولايات المتحدة تطالب بتحرك ضد إيران إثر تقرير أممي يتهمها بتهريب أسلحة

إلـى اليمـن، بـي بـي سـي.

- وليد شقير، تمدد الحدود الإيرانية والقوة الناعمة، جريدة الحياة، ٥/٩/ ٢٠١٤.
- اليمـن: اعتقـال خليـة تجسـس إيرانيـة يديرهـا قيـادي بالحـرس الثوري، موقـع بـي بـي سـي، ٢٠١٢/٧/١٩.

**المراجع الأجنبية:**

- Getting nowhere in Yemen, Riyadh blames Oman, 8g0zy/see on: http://cutt.us ,2016/08/31 ,Intelligence Newsletter

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

## الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

## الأهداف

الإسهام في نشر الوعي الثقافي.

قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.

التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

## الوسائل

إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

## مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. **الأبحاث والدراسات:**

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص

المركـز، وهـي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

### ٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

### ٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

fikercenter
+90 535 320 46 03
+90 212 70 77 79
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com